ASJP
Algerian Scientific Journal Platform

MECAS دفاتر

V°17 / N°4 / Décembre 2021

سبل تعزيز الشمول المالي في المنظومة المصرفية الجزائرية

Ways to suction financial inclusion in the Algerian banking system

غربي ناصر صلاح الدين [1]

أستاذ محاضر أ /مخبر النقود و المؤسسات المالية في دول المغرب العربي / جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان

sgherbi@yahoo.fr/nacersalaheddine.gherbi@univ-tlemcen.dz

سعدوني محمد

أستاذ محاضر قسم أ / جامعة بشار

saadouni_mohamed@yahoo.fr

بوغرارة بومدين

أستاذ محاضر قسم أ/ مخبر النقود و المؤسسات المالية في دول المغرب العربي / جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان

boughraraboumediene@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021-10-30 تاريخ القبول: 2021-12-18 تاريخ النشر: 2021-12-31

الملخص:

تسمح معدلات الشمول المالي المرتفعة من تحقيق الاستقرار المالي و تحفيز النمو الاقتصادي و تحسين مستوى الرفاهية عند الافراد و الحد من الفقر ، الامر الذي دفع أغلب الدول الى تبني مجموعة من الإجراءات المناسبة لأجل الرفع منه ، فالشمول المالي هو الحالة التي يتمكن فيها افراد المجتمع من الحصول على الخدمات المالية بتكلفة مناسبة و جودة عالية تتناسب مع احتياجاتهم المالية و بصفة مستمرة، و الجزائر على غرار اغلب الدول النامية لا تزال تسجل معدلات منخفضة من الشمول المالي و تعاني من الآثار السلبية للاستبعاد المالي ، لهذا تحاول هذه الورقة البحثية الوقوف على الاليات التي تسمح بتعزيز الشمول المالي في المنظومة المصرفية الجزائرية ، بحيث توصلت الى ضرورة الاعتماد التكنولوجيا المالية و الحلول الرقمية ، و محو الامية المالية (التثقيف المالي) ، و تدعيم التمويل الإسلامي ، و هذا من أجل تحقيق مستويات شمول مالي افضل .

الكلمات المفتاحية : الاستبعاد المالي ، الشمول المالي ، المنظومة المصرفية الجزائرية ، التثقيف المالي ، الاستقرار المالي .

تصنيف JEL: G20

[1] المؤلف المراسل

Abstract

High rates of financial inclusion allow achieving financial stability, stimulating economic growth, improving the level of well-being of individuals and reducing poverty, which called most countries to adopt a set of appropriate measures to increase it. Financial inclusion is the state in which members of society are able to obtain financial services in an ongoing basis with reasonable coast and high quality that match with their financial needs. Algeria, like most developing countries, still records low rates of financial inclusion and suffers from the negative effects of financial exclusion. Therefore, the present paper attempts to identify the mechanisms that allow strengthening financial inclusion in the Algerian banking system, as it reached the need to adopt financial technology and digital solutions, eradicate financial illiteracy (financial education), and support Islamic finance in order to achieve better levels of financial inclusion.

Keywords: Financial exclusion, Financial inclusion, The Algerian banking system, Financial education, Financial stability.

Jel Classification Codes: G20

مقدمة :

لقد اصبح موضوع الشمول المالي في السنوات الأخيرة محط اهتمام صناعي السياسات الاقتصادية على مستوى الدولي، من البنوك المركزية لمختلف الدول الخاصة النامية منها ، و المؤسسات المالية و النقدية الدولية و الاقليمية على غرار صندوق النقد الدولي و غيرها من المؤسسات الإقليمية الأخرى مثل صندوق النقد العربي ، فقد اصبحت هذه الأخيرة تشجع في تقريرها و نشراتها الاقتصادية الدول على ضرورة اتباع سياسات مناسبة من أجل تعزيز الشمول المالي في اقتصاداتها ، وذلك لكون الشمول المالي صيب في اهداف التنمية الاقتصادية ، و تأكد جل الدراسات التجريبية التي تناولته على الأثر الإيجابي الذي يخلفه على النمو الاقتصادي في الدول النامية ، و تحسين مستوى رفاهية افراد المجتمع و الحد من مستويات الفقر و يدعم الاستقرار المالي ، فالشمول المالي هو المرور من الاستبعاد المالي او الحرمان المالي الذي لا يستطيع في ظله افراد المجتمع من الوصول الى الخدمات المالية و الاستفادة من المنتوجات التي يقدمها النظام المالي ، و ذلك لعدة اعتبارات كارتفاع التكاليف او بعد نقطة تقديم هذه الخدمات ، او جودة الخدمات المالية ، أو عدم توافقها مع الاحتياجات المالية للأفراد ، او غياب التثقيف المالي (الامية المالية) ، و عليه فان الشمول المالي يسمح للأفراد المجتمع من الوصول و الحصول على الخدمات المالية في ظل شروط مناسبة من حيث الجودة و التكلفة و تناسبها مع احتياجاتهم ، وبصفة مستمرة، الامر الذي ينعكس إيجابيا على مستوى رفاهيتهم و يدعم النمو الاقتصادي .

الإشكالية : و تبقي الجزائر على غرار الدول النامية و المنطقة العربية تعاني من تراجع في مستويات الشمول المالي المحققة و بالتالي لا تستفيد من الأثر الإيجابي لشمول المالي على اقتصادها ، لهذا تحاول هذه الورقة البحثية الوقف على سبل تعزيز الشمول المالي فيها ، من خلال معالجة الإشكالية التالية : ما الاليات و الإجراءات التي تسمح بتعزيز درجة الشمول المالي في المنظومة المصرفية الجزائرية من أجل مستوى رفاهية احسن و الحد من الفقر و تحفيز النمو الاقتصادي و تدعيم الاستقرار المالي ؟

الفرضيات : من اجل الإجابة عن الإشكالية السابقة يمكن طرف الفرضيات التالية :

- ✓ ساهم ضعف البنية التحتية للمنظومة المصرفية والمالية ، و الذي يظهر من خلال الانتشار الضعيف لفروع البنكية في انخفاض مستوى الشمول المالي بها.

- ✓ ساهم الاستخدام المنخفض للتكنولوجيا المالية و المالية الرقمية في المنظومة المالية و المصرفية الجزائرية (صراف الالي، تطبيقات الاليكترونية و غيرها من حلول الرقيمة) في تراجع مستويات الشمول المالي بها.

المنهجية المستخدمة : تعتمد هذه الورقة البحثية على الأسلوب الوصفي المناسب لعرض الاطار النظري الخاص بالشمول المالي و الجوانب المتعلقة به ، و كذلك حصر الدراسات السابقة في الموضوع ، و الأسلوب الاستقرائي من اجل تحليل الابعاد المتعلقة بالشمول المالي في الجزائر و اقتراح الحلول المناسبة من اجل الرفع من درجته على مستوي النظام المالي و المصرفي الجزائري.

أولا الاطار العام لدارسة :

1. مفهوم الشمول المالي :

قبل تقديم مفهوم دقيق و واضح لشمول المالي لابد من التطرق لمفهوم الاستبعاد المالي او الحرمان المالي الذي يمثل الحالة التي تسبق تحقيق الشمول المالي ، و التي تعسى الدول الى خروج منها من أجل تدعيم التنمية الاقتصادية و تحسين مستوى رفاهية السكان و الحد من الفقر ، فالاستبعاد المالي يعبر عن الحالة التي يواجه فيها افراد المجتمع المصاعب و العوائق فيما يتعلق بالوصول الى مصادر منتجات الخدمات المالية الأساسية و التمكن من استخدامها بصورة تلائم احتياجاتهم و التمكن في ذات الوقت من ممارسة حياتهم الاقتصادية و الاجتماعية بصفة طبيعية في مجتمعهم[2].

ومما سبق فان الشمول المالي هو عكس الاستبعاد المالي، فهو يعني أن الأفراد والشركات لديهم إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم– المعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين– ويتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة[3].

يعرف مجلس محافظ المصارف المركزية و مؤسسات النقد العربية الشمول المالي على انه اتاحة كافة الخدمات المالية و استخدامها من مختلف فئات المجتمع بمؤسساته و افراده من خلال القنوات الرسمية ، بما في ذلك حسابات التوفير المصرفية ، و خدمات الدفع و التحويل ، و التامين ، التمويل و الائتمان ، و ابتكار خدمات مالية أكثر ملائمة بأسعار تنافسية ، كما يتضمن مفهوم الشمول المالي حماية حقوق المستهلكين الخدمات المالية و تشجيهم على ادارة أموالهم و مدخراتهم بشكل سليم ، بغرض تفادي لجوء البعض منهم الى القنوات و الوسائل الغير الرسمية التي لا تخضع لجهات الرقابة و الاشراف و تعتمد في غالب الاحيان اسعار مرتفعة[4].

و بالتالي يتبلور مفهوم الشمول المالي في امكانية كل فئات المجتمع الاستفادة من الخدمات المالية مثل الادخار و الائتمان و التأمين ،و بكلفة منخفضة و بأسلوب عادل و شفاف [5].

2. ابعاد الشمول المالي :

يتم تقييم مستويات الشمول المالي في الانظمة المالية من خلال مؤشرات تضم ثلاثة ابعاد اساسية ، بحيث كانت محل اجماع لقادة مجموعة العشرين (G20) و بتوصية من الشراكة العالمية من اجل الاشتمال المالي لدعم جهود بيانات الشمول المالي العالمي و الوطني 2012 (GPFI ,G20 ,Financial Inclusion Indicators,2012) و هي [6]:

---

[2]نورين مجدي الأمين. (2015)، الخدمات المالية بين الاستبعاد و الشمول المالي ، مجلة المصرفي الصادرة عن بنك السودان المركزي الإدارة العامة للسياسات و البحوث و الإحصاء ، المجلد 2015، العدد 77 ، ص5

3البنك الدولي متوفر على الربط التالي :
https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview

4أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية و المؤسسات النقد العربية.(2019) ، الشمول المالي في الدول العربية الجهود و السياسات و التجارب ،ص2،ـ متوفر على الربط التالي :https://www.amf.org.ae

[5]زهراء أحمد محمد .(2016)، تحليل مؤشرات الاشتمال المالي للقطاع المصرفي العربي ، مجلة تكريت للعلوم الادارية و الاقتصادية ، المجلد4، العدد40 ، ص 356

[6] يمكن الاطلاع على المراجع التالية :

- ✓ **الوصول للخدمات المالية** : و يعني سهولة حصول جميع فئات المجتمع على الخدمات و المنتجات المالية التي تقدمها البنوك أو النظام المالي بشكل عام ، و يتم ذلك من خلال ازالت عوائق الحصول عليها مثل التكلفة المرتفعة أو المسافة أو استخدام وسائل الدفع الالكترونية ، و يتم قياس امكانية الوصول للخدمات المالية من خلال العناصر التالية : عدد الصرفات الالية ، عدد نقاط تقديم الخدمة البنكية(فروع بنوك أو مؤسسات مالية مثل التامين) لكل 100000 من البالغين على مستوى الدولة ، او يعكس عدد الافراد البالغين الذين يمكن لهم الحصول على الخدمات المالية من نقطة واحدة لتقدم الخدمة المالية ، حجم استخدام وسائل الدفع الالكترونية (النقود الالكترونية) .
- ✓ **ديمومة استخدام الخدمات المالية** : و تعني الاستمرار و الانتظام و التردد في الطلب على الخدمات المالية المقدمة من طرف البنوك و النظام المالي يشكل عام من طرف الزبائن ، أي الاستعمال المتواصل و الغير المنقطع للخدمات المالية من طرف العميل، و يتم قياسها من خلال النقاط التالية : نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم و متواتر ، نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية او دولية ، عدد معاملات الدفع غبر الهاتف ، عدد الشركات الصغيرة و المتوسطة التي لديها حسابات ودائع و التي لها قروض قائمة ، عدد البالغين الذين لديهم نوع واحد على الاقل كحساب ائتمان منتظم ، عدد حسابات الودائع المنتظمة لكل 10000 بالغ.
- ✓ **جودة الخدمات المالية** :و تعني تصمم خدمات و ضمان وصولها لجميع فئات المجتمع و بالشكل الذي يتوافق مع احتياجاتهم التمويلية ، و ان تتوفر فيها مجموعة الخصائص : التكلفة المناسبة فيما يتعلق بفتح الحساب او الرسوم السنوية الخاصة بتسيير الحساب و تكلفة التحويلات المالية ، الشفافية فيما يتعلق بكل المعلومات الخاصة بالخدمات المالية المقدمة للزبون (من حق الزبون الاطلاع على كل المعلومات المتعلقة بالخدمة) ، حماية المستهلك عن طريق مجموعة من القوانين التي تضمن حق الزبون في حالة نشوب نزاع بينه و بين بنكه و امكانية اللجوء للعدالة من أجل التظلم ، و السهولة في الحصول على الخدمة دون عناء الانتظار في الصفوف(مدة الحصول على الخدمة) ، استثمار البنك في نشر الثقافة المالية بين افراد المجتمع مهم كان مستويهم الثقافي أو التعليمي ، عدم وجود عوائق ائتمانية مثل بعد المسافة أو قلة الانتشار الوحدة المصرفية او نقص في المعلومات ، و وجود ضمان مبالغ فيها من أجل الحصول الخدمة و خاصة القروض لشركات الصغيرة .

و في الاخير نقول ان تحقيق ابعاد الشمول المالي هو الضمان لنجاح الشمول المالي في اهدافه ، المتمثلة في الرفاهية و تحسين الدخول الافراد و تقليص الفوارق الاجتماعية و تخفيض مستويات الفقر.

3. أهمية الشمول المالي :

يكتسي الشمول المالي أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول النامية ، حيث لا تستطيع الكثير من الفئات فيها الحصول على الخدمات المالية بسهولة و يسر ، نظر لدخولهم المنخفضة و التكاليف المرتفعة للمنتجات المالية المقدمة من طرف انظمتها المالية ، وقلة انتشار

- ✓ غربي عبد الحليم.(2019) ، فجوة الشمول المالي و المصرفي في الاقتصاديات العربية مع الاشارة خاصة للقطاع المصرفي الاسلامي العربي ، مجلة بيت المشورة ، العدد10، قطر ، ص 37
- ✓ محمد بن موسى.(2018) ، اثر المعرفة و محو الامية المالية على مستوى الشمول المالي في العالم خلال عام 2017، مجلة الاستراتيجية و التنمية " المجلد 08، العدد 15 مكرر ،ص 43.
- ✓ حنين محمد .(2017)، دور الاشتمال المالي لدي المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء : دراسة حالة البنوك الاسلامية الفاعلة في قطاع غزة ، رسالة ماجستير جامعة الازهر غزة ، ص 12،ص13، ص 14، ص17.
- ✓ ماجد محمود .(2016)، دور الانتشار المصرفي و الاشتمال المالي في نشاط الاقتصادي الفلسطيني ، ماجستير جامعة الازهر غزة ، ص 33، ص 34.

الفروع البنكية ،و محدودية استخدام التكنولوجيا المالية ، و القيود القانونية ، فالشمول المالي يعود على هذه الاقتصاديات بالعديد من الفوائد ، و ذلك من خلال توسيع دائرة المشمولين من الخدمات المالية في الاقتصاد، و كذلك تترجم الأهمية الكبيرة لشمول المالي في تبنيه من طرف العديد من المنظمات الاقتصادية الدولية على غرار مجموعة العشرين التي جعلت منه محورا اساسي في برنامج التنمية الاقتصادية و المالية ، و البنك الدولي الذي حدد سنة 2020 لتحقيق الشمول المالي للجميع لدوره الفعال في محاربة الفقر و البطالة ، كما انه يساعد على تحقيق عدة أهداف من بين الاهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة التي حددتها الامم المتحدة لعام 2030 ،و فيما يلي سوف نشرح هذه الفوائد :

- ✓ يعزز الشمول المالي من فعالية الوساطة المالية ، و ذلك من خلال تجميع مدخرات الافراد المستبعدين من التعامل مع النظام المالي الرسمي ، مما يمكن من زيادة الادخار و تحسين اداء البنوك ، و تعزيز فرص التنافسية بين المؤسسات المالية ، الامر الذي ينعكس ايجابيا على تنويع منتجاتها و جودتها[7] ، مما يصب في هدف تحقيق الاستقرار المالي .
- ✓ يمكن أن تساعد الخدمات المالية الناس على تراكم المدخرات و زيادة الانفاق على الضروريات ، فبعد تمكين التجار الصغار في" كينيا" ، لاسيما النساء منهم بحسابات ادخارية ، ارتفعت مدخراتهم و زاد استثماراتهم في المشاريع بواقع 60% ، و تحسن انفاق الاسر التي تعولها نساء في" نيبال" على الاغذية المغذية مثل اللحوم و الاسماك بنسبة 15%و على التعليم بنسبة 20% ، وذلك بعد حصولهم على حسابات ادخارية مجانية، و ارتفع انفاق المزارعين في"ملاوي" ، الذين كانوا يودعون مكاسبهم في حسابات للادخار ، على المعدات الزراعية بنسبة13% كما زادت قيمة محاصيلهم بواقع15%.[8]
- ✓ يساهم تحسين الشمول المالي للمشروعات الصغيرة و المتوسطة في زيادة النمو الاقتصادي و تدعيم الدول في توجها نحو تنويع اقتصاداتها ، بفضل توفير خدمات مالية ذات جودة و تتوافق مع طبيعة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،مما يؤدى الى خلق مناصب العمل و تحسين الدخول في الاقتصاد ، و تعزيز فعالية السياسات المالية و النقدية .[9]
- ✓ يوجد علاقة طردية بين الشمول المالي و النمو الاقتصادي ، كما يساعد تعمق درجات الشمول المالي في تحقيق العدالة الاجتماعية خاصة بين الجنسين ، و التقليل من مستويات الفقر و تعزيز الرفاه الاجتماعي ، و يؤثر ايجابيا على اسواق العمل، و يساعد على تخفيف درجة المخاطر في المؤسسات المالية و النظام المالي على حد السوء، لأنه يسمح بتخفيف درجة التركيز المالي ، فتعزيز الشمول المالي ينعكس ايجابيا على البيئة الاقتصادية بشكل عام [10].

4. العلاقة بين الشمول المالي و الاستقرار المالي :

قبل التطرق الى شرح العلاقة القائمة بين الشمول المالي و الاستقرار المالي لابد من عرض مفهوم الاستقرار المالي ، كونه يساعد على فهم طبيعة العلاقة بين المتغيرين او المفهومين ، يسمح تحقيق الاستقرار المالي financial stability في النظام المالي من رفع كفاءة الوساطة المالية، عن طريق توجيه و توظيف الموارد المالية بالشكل الصحيح بين مختلف الأنشطة والقطاعات الاقتصادية ، و الرفع من

---

[7] يسؤ برئيه (2019)، " الشمول المالي في الدول العربية الجهود و السياسات و التجارب ، تقرير صادر عن امانة مجلس محافظي المصارف المركزية و مؤسسات النقد العربية ،رقم 109، ص5 ، ص6

[8] اسلي ديمير جوش كونت و اخرون.(2017) ، " قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي " ، تقرير مجموعة البنك الدولي ، ص12

9 نيكولا بلانشية و اخرون .(2019)، " الشمول المالي للمشروعات الصغيرة و المتوسطة في منطقة الشرق الوسطى " ، تقرير صندوق النقد الدولي ، ص 6

[10] سعد محمود الكواز ـ عمر عبد الله عزيز.(2018) ، ابعاد الابتكار التنظيمي في تعزيز الشمول المالي دراسة تحليلية لعينة من مصارف الاهلية في العراق " ، مجلة الدراسات النقدية و المالية ، العدد الثالث ، ص 262

فعالية السياسة النقدية ، ولذلك فإن حالة عدم الاستقرار المالي financial instability تعتبر عملية مكلفة قد تؤدي إلى ظهور الأزمات المالية وتباطؤ النمو الاقتصادي وزيادة العبء المالي وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، حيث يعرف الاستقرار المالي بالوضع الذي يقوم فيه النظام المالي بتوزيع الموارد بكفاءة على الأنشطة الاقتصادية وإدارة المخاطر المالية وامتصاص الهزات، كما يتم تعريف الاستقرار المالي كذلك بأنه الوضع الذي تقوم فيه مكونات الجهاز المالي (المصارف والمؤسسات المالية والأسواق والبنى المالية التحتية) بدورها بسلاسة في ظل الظروف العادية والظروف الضاغطة [11].

و يرى (padoa-schiopp)ان الاستقرار المالي يتحقق عندما يكون القطاع المالي قادر على امتصاص الصدمات دون التخلي عن القيام بدوره في تخصيص المدخرات و توجيهها للفرص الاستثمارية و القيام بعمليات المدفوعات بالاقتصاد، و هناك من يعرف الاستقرار المالي من خلال حالة عدم الاستقرار المالي ، حيث عرف (Mishkin) حالة عدم الاستقرار المالي بانها الحالة التي يصبح عندها القطاع المالي غير قادر على القيام بوظيفته بصورة كاملة كوسيط مالي ، تتدفق من خلاله الموارد المالية من أصحاب رؤوس الأموال الى طالبيها لاستغلال الفرصة الاستثمارية الممكنة[12].

تؤكد نتائج عديد الدراسات التجريبية على الدور المهم الذي يلعبه الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المالي ، فالشمول المالي يسمح بتحسين الظروف المالية و المستوى المعيشة و تقليص معدلات الفقر الامر الذي ينعكس إيجابيا على قطاع العائلات و قطاع الاعمال ، و هذا بفضل التطور المالي المحقق في ظل الشمول المالي ،مما يعزز الاستقرار الاجتماعي و السياسي و بالتالي تحقيق استقرار النظام المالي، كما ان الشمول المالي يحسن من كفاءة عملية الوساطة المالية و يقلص من حجم النظام المالي الغير الرسمي ،و بالتالي فعالية اكبر لسياسة النقدية ، و تراكم اكبر للمدخرات المالية الموجهة للاستثمارات ، و في جانب السياسة الائتمانية للمصارف فان نتائج بعض الدراسات تشير إلى أن خسائر القروض الصغيرة تشكل مخاطر نظامية أقل من الخسائر المحققة من القروض الكبيرة، ، مما أن يعني ان الشمول المالي من حيث تيسير منح ائتمان القروض الصغيرة يؤدي إلى قدر أكبر من الاستقرار على مستوى مقدمي الخدمات المالية ، كما انه قد ثبُت أن الشمول المالي قد يؤدي إلى تغيير بنية النظام المالي ودعم كفاءته فيما يتعلق بالمنتجات والمعاملات التي يتم استحداثها، والعملاء الذين يستخدمون الخدمات المختلفة، والمخاطر الجديدة الناشئة وكذا المؤسسات التي أنشئت أو توسعت في الأسواق الجديدة [13] .

ثانيا الدراسات السابقة :

في هذا العنصر سوف نحاول تقديم بعض الدراسات السابقة التي عالجت الشمول المالي و الجوانب المرتبطة بها ، حتي تكون بمثابة بوصلة لدراسة التطبيقية التي سوف تنجز في هذه الورقة البحثية .

1. **دراسة عبد الحليم عمار غربي ،2018** : "دور الصيرفة الاسلامية في الشمول المالي و المصرفي ، الاقتصادات العربية نموذجا" ، حيث عالجت الدراسة مامدى امكانية المؤسسات المالية الاسلامية في زيادة درجة الشمول المالي في الدول العربية، حيث تطرق الى علاقة البنية التحية المالية و الشول المالي ، و دور التمويل الاسلامي في تطوير الشمول المالي ، من اخلال اتباع الاسلوب الوصفي لان الدراسة كلها جاءت نظرية ، توصل الباحث من خلالها الى ضرورة تطوير البنية

[11] عبد العزيز محمد عبد الرحمان.(2015) ،" استقرار النظام المالي " ، مجلة المصرفي الصادرة عن بنك السودان المركزي الإدارة العامة للسياسات و البحوث و الإحصاء ، المجلد 2015، العدد 77 ، ص36، ص37

[12] احمد شفيق الشاذلي .(2014)،" الاطار العام للاستقرار المالي و دور البنوك المركزية في تحقيقه" صندوق النقد العربي ، ص11 ، ص12

[13] فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربي.(2015) ،" العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي " ، امانة مجلس محافظي المصارف المركزية و مؤسسات النقد العربية ، صندوق النقد العربي ، ص3 ، ص4 ، ص5.

التحتية المالية الالكترونية لتدعيم الشمول المالي، و ان اعتماد التمويل الاسلامي من شانه استقطاب الافراد و المشروعات الصغيرة و بالتالي تعزيز الشمول المالي في هذه الدول [14].

2. **دراسة شاكر محمود عبد العزيز ،2018** :" دور المصارف الإسلامية في تحقيق أبعاد الاشتمال المالي في الاردن " ، حيث تمثلت الاشكالية الجوهرية لدراسة : ما دور المصارف الاسلامية في تحقيق الاشتمال المالي في الاردن ؟ ، عالج فيها الباحث مفهوم الشمول المالي و معوقات الشمول المالي و دور المصارف الاسلامية في تعزيزيه ، و انتهى الى اجراء دراسة ميدانية عن طريق توزيع استبيان من أجل قياس أسباب اللجوء الى استخدام الخدمات المالية الاسلامية (أبعاد الشمول المالي) ، توصلت الدراسة الى ان المصارف الاسلامية في الاردن تبدل مجهود في تحقيق ابعاد الاشتمال المالي ، و تحاول توسيع دائرة المشمولين ماليا في الاردن[15].

3. **دراسة سمير فخري نعمة ، مهند عزيز محمد الشلال 2019،** " بناء مؤشر لقياس الأداء المنفرد للمصارف في مجال الشمول المالي (مصرف كوردستان للاستثمار و التنمية حالة دراسية) ، حاولت الدراسة معالجة إشكالية ما مدى إمكانية بناء مؤشر الشمول المالي على مستوى كل مصرف ؟ ، حيث تعرضت للمفهوم الشمول المالي و الية بناء مؤشر الشمول المالي ، ثم الجزء التطبيقي خاص اقتراح مؤشر على مستوى الجزئي خاص بكل مصرف من اجل قياس مساهمته في الشمول المالي ، و قد توصلت الدراسة الى مستوى الشمول المالي المحقق في العراق مزال بعيد عن ما تم تحقيقه في العالم و حتي في البلدان المجاورة ، كما ان بناء مؤشر الشمول المالي على مستوى بنك كردستان بين ان عدد الفروع المصرفية مزال يهيمن على بعد الوصول مما يعني ان المصرف يفتقد لبنية التحتية الحديثة (موزعات الالية) ، كما تم تسجيل هيمنة عدد الحسابات الودائع في بعد الاستخدام ، مما يعني ان الخدمات المالية التقليدية هي المسيطرة ، و الافتقار للخدمات المصرفية الحديثة في مصرف كردستان العراق [16].

4. **دراسة رشا عودة لفته ، سالم عواد حسين 2019،** " اليات و سياسات المقترحة لتوسيع قاعدة انتشار الشمول المالي وصولا للخدمة المالية في العراق " عالجت الدراسة إشكالية ماهي الإجراءات و السياسات الكفيلة بتحقيق الشمول المالي في النظام المالي العراقي ؟ حيث تطرقت الى الاطار النظري الخاص بالشمول المالي من مفهوم و أهمية و اهداف ، ثم الجزء التطبيقي خصص لتحليل مجموعة من المتغيرات الخاصة بالقطاع المصرفي ، المتمثلة في تطور عدد البنوك و فروعها و كثافة المصرفية ، تطور استخدام البطاقات الالكترونية ، تحليل حجم الائتمان و الودائع ، و قد توصلت الدراسة الى ضرورة اعتماد تحفيزات من اجل جذب الودائع و المدخرات الى القطاع المالي الرسمي ، تعزيز استعمال الخدمات المالية الالكترونية من اجل الرفع من درجة الشمول المالي ، تحسن وصول المنشآت الصغيرة للتمويل ، و الاستثمار في التوعية و التثقيف المالي ، الاهتمام بالتمويل الإسلامي لان هناك مواطنين في خانة الاستبعاد المالي لأسباب دينية و عقائدية [17].

5. **دراسة حسني جازية 2020،** " تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية " ، عالجت الدراسة الإشكالية التالية : الى أي مدى يمكن ان يساهم تعميم الخدمات المالية الرقمية في تحقيق الشمول المالي في الدول العربية

---

[14] عبد الحليم عمار غربي.(2018) ،دور الصيرفة الاسلامية في الشمول المالي و المصرفي ، الاقتصادات العربية نموذجا، مجلة المشورة ، العدد8، دولة قطر ،ص79.

[15] شاكر محمود عبد العزيز.(2018) ، دور المصارف الإسلامية في تحقيق أبعاد الاشتمال المالي في الأردن ، رسالة ماجستير ، الأردن.

[16] سمير فخري نعمة ، مهند عزيز محمد الشلال .(2019)، " بناء مؤشر لقياس الأداء المنفرد للمصارف في مجال الشمول المالي (مصرف كوردستان للاستثمار و التنمية حالة دراسية) ، مجلة تنمية الرافدين ، العدد 121، المجلد 38.

[17] رشا عودة لفته ، سالم عواد حسين.(2019) ، اليات و سياسات المقترحة لتوسيع قاعدة انتشار الشمول المالي وصولا للخدمة المالية في العراق ، مجلة كلية مدينة العلم الجامعة / مجلد 11 العدد 1 .

؟ ، تطرقت الدراسة الى مفهوم الشمول المالي و الجوانب المتعلقة به ، ثم الى القنوات الرقمية المعتمدة في تقديم الخدمات المالية ، و في الجانب التطبيقي الى واقع الشمول المالي بالمنطقة العربية من خلال تحليل مجموعة من المؤشرات مثل ملكية الحسابات المصرفية ، نسبة المواطنين المدخرين ، حجم استخدام الخدمات الالكترونية في دول المنطقة العربية ، و قد توصلت الدراسة الى ان المنطقة العربية تسجل ادنى مستويات الشمول المالي في العالم ، وجود عوائق امام تعميم الخدمات المالية الرقمية من اجل تعزيز الشمول المالي مثل قلة المنافسة بين المؤسسات المالية في هذا المجال ، و غياب التثقيف المالي[18].

كل الدراسات السابقة الذكر تجمع على أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية و الاستقرار المالي و تحقيق الرفاهية عند الافراد ، و تتفق على مساهمة كل من التمويل الإسلامي (خاصة بالمنطقة العربية اين يوجد مواطنين في الخانة الاستبعاد المالي للأسباب دينية) و التثقيف المالي و الخدمات المالية الرقمية في تعزيز الشمول المالي .

ثالثا واقع الشمول المالي في المنظومة المصرفية الجزائرية :

انتهجت السلطات النقدية الجزائرية مجموعة من الإصلاحات المالية في النظام المصرفي و المالي بهدف تطويره و تحريرها من التدخلات الممارسة عليه من طرف الحكومة في اطار ما كان يسمي بسياسة الكبح المالي خلال فترة الاقتصاد الموجه ، و التي كانت لها اثار جد سلبية على المنظومة المصرفية الجزائرية تمثلت في تراجع جودة الخدمات المالية ، و انخفاض الادخار ، التخصيص السيئ لائتمان بسبب سياسة توجه و تأطير القروض الممارسة من الحكومة ، فكانت بداية الإصلاح الحقيقي في النظام المصرفي و المالي الجزائري بقانون النقد و القرض (90-10) الامر الذي سمح للبنوك الجزائرية باسترجاع استقلاليتها في ممارسة نشاط الوساطة المالية في الاقتصاد [19]، وسمح بالمنافسة بين المؤسسات المالية المختلفة خاصة بعد دخول البنوك و المؤسسات المالية الأجنبية ، الامر الذي انعكس إيجابيا على جودة الخدمات ، و سمح بصول الخدمات المالية بشكل افضل للأفراد المجتمع ، و لكن بالرغم من هذا الا ان مستوى الشمول المالي في المنظومة المصرفية الجزائرية لا يزال منخفض مقارنة بالدول المجاورة ،و الذي يظهر جليا من خلال توسع حجم النظام المالي الغير الرسمي ، فيما يلي نحاول تحليل بعض المتغيرات التي تعبر عن ابعاد الشمول المالي في المنظومة المصرفية لكل من الجزائر و تونس و المغرب ، حيث يمكن إعطاء صورة واضحة على مستوي الشمول المالي في المنظومة المصرفية مقارنة بدول المنطقة :

الشكل 1 : عدد أجهزة الصراف الالي(ATMs) بالنسبة لكل100000 فرد بالغ

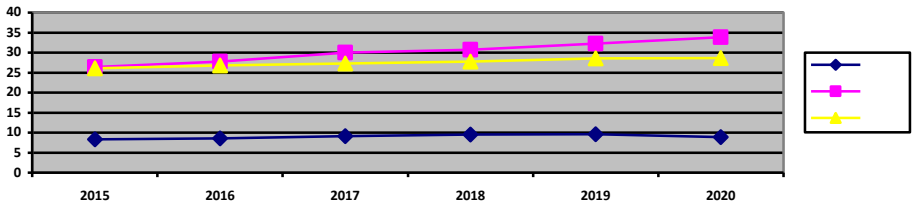

المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي /https://data.imf.org

[18] حسني جازية (2019)، تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا المجلد 16 ، العدد 23 ، سنة 2020

[19] غربي ناصر صلاح الدين .(2007) ، سياسة التحرير المالي في الدول النامية : دراسة قياسية لجزائر و تونس، رسالة ماجستير جامعة تلمسان .

يظهر الشكل 1 تطور عدد أجهزة الصراف الالي (ATMs) في المنظومة المصرفية بالنسبة لكل 100000 فرد بالغ ، الاحصائيات تخص الجزائر و تونس و المغرب ، حيث نلاحظ ان الجزائر تسجل اقل عدد مقارنة بين تونس و المغرب الذين لهما عدد متقارب ، فمثلا في سنة 2019 سجلت الجزائر 9.64 جهاز بالنسبة لكل 100000 فرد بالغ ، بينما سجلت تونس و المغرب على توالي 32.21 و 28.61 جهاز لكل فرد بالغ ، و هذا ما يجعل ما يؤثر سلبا على معدلات الشمول المالي في الجزائر و يجعلها في المرتبة الأخيرة بين دول المنطقة، كون ان أجهزة (ATMs) تسهل عملية إيصال الخدمات لزبائن و توسع من دائرة الشمول المالي.

الشكل 2 : عدد فروع البنوك بالنسبة لكل 100.000 فرد بالغ

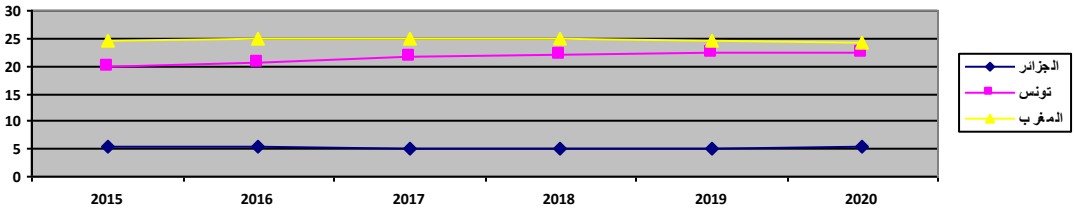

المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي https://data.imf.org/

الشكل 2 يظهر تطور عدد فروع البنوك بالنسبة لكل 100000 فرد بالغ في الأنظمة المصرفية لكل من الجزائر و تونس و المغرب ، حيث تسجل الجزائر اقل عدد لفروع البنكية بين دول العينة حيث بقي ثابت و يتراوح ما بين 5.22 و 5.26 فرع لكل 100000 فرد خلال فترة المغطاة (2015-2020) ، بينما نجده مرتفع في كل من تونس و المغرب حيث يتراوح بين 19.99 و 22.31 فرع بنك لكل 100000فرد بالغ بالنسبة للتونس ، و بين 24.58 و 24.89 فرع بنك لكل 100000 فرد بالغ بالنسبة للمغرب ، و هذا يظهر ضعف البنية التحتية البنكية في الجزائر ، و بالتالي ضعف التغطية البنكية مما يعني انخفاض معدل الشمول المالي في الجزائر مقارنة بدول العينة.

الشكل 3 : عدد المقترضين من عند البنوك التجارية بالنسبة لكل 1000 فرد بالغ

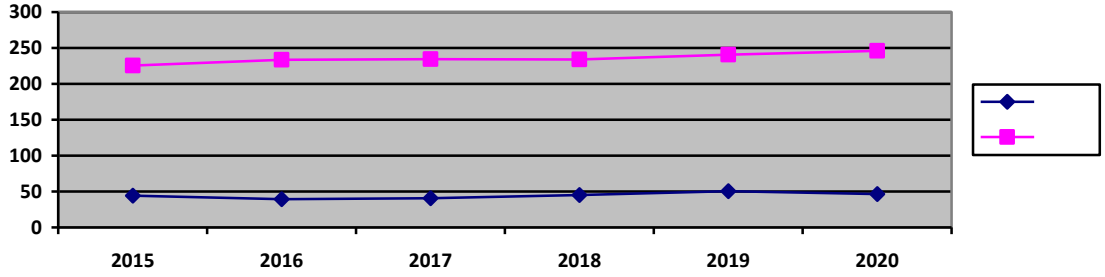

المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي https://data.imf.org/

الشكل 3 يظهر عدد المقترضين من عند البنوك التجارية بالنسبة لكل 1000 فرد بالغ في كل من الجزائر و تونس ، حيث نلاحظ انخفاض كبير في هذا البعد الخاص بالشمول المالي بالمنظومة المصرفية الجزائرية مقارنة مع نظراتها في تونس ، فقد سجل الجزائر 46.75 مقترض لكل 1000 فرد بالغ ، بينما سجلت تونس في نفس السنة 245.98 مقترض لكل 1000 فرد بالغ وهو فرق كبير ، و هذا ما ينعكس على الفارق في معدل الشمول المالي بين البلدين.

الشكل 4 : نسبة اجمالي الودائع لدى البنوك التجارية الى النمو الاقتصادي

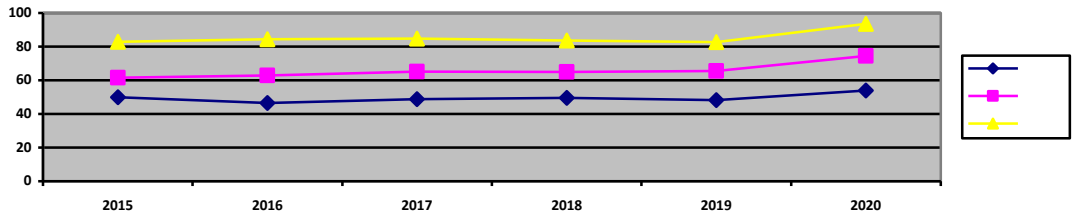

المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي /https://data.imf.org

يظهر الشكل 4 نسبة اجمالي الودائع لدى البنوك التجارية الى النمو الاقتصادي في كل من الجزائر و تونس و المغرب خلال الفترة الممتدة ما بين 2015 و 2020 ، حيث نلاحظ تسجيل نسب متقاربة بين دول العينة ، لكن تبقى الجزائر الأقل ، فقد سجلت سنة 2020 نسبة 53.89 % و المغرب نسبة 93.53 % و تونس نسبة 74.57 % ، هذا المتغير يعكس ما مدى شمول الخدمات الحسابات البنكية (امتلاك الحسابات) .

الشكل 05 : نسبة القروض الممنوحة من البنوك التجارية الى النمو الاقتصادي

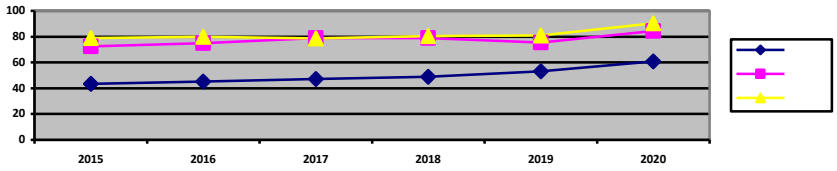

المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي /https://data.imf.org

الشكل 5 يظهر نسبة القروض الممنوحة من طرف البنوك الى النمو الاقتصادي في كل من الجزائر و تونس و المغرب خلال الفترة الممتدة ما بين 2015 و 2020 ، حيث يلاحظ ان الجزائر تسجل ادنى النسب في هذا البعد ، حيث بلغ سنة 2015 نسبة 43.53% و في سنة 2020 بلغ نسبة 60.75%، بينما كانت النسب المسجلة في كل من المغرب و تونس متقاربة ، ففي سنة 2020 تم تسجيل على التوالي نسبة 84.30% و 90.40 % ، فهذا البعد يعكس كذلك مستوى التغطية للخدمات المالية المتمثلة في الإقراض ، و النسبة المسجلة تعكس المستوى المنخفض لشمول المالي في الجزائر مقارنة بدول العينة او المنطقة .

اظهر تحليل المتغيرات السابقة الخاصة بأبعاد الشمول المالي ، انخفاض في مستوى الشمول المالي بالمنظومة المصرفية الجزائرية مقارنة بالدول المجاورة (تونس و المغرب) ، و هذا لأسباب التالية عدم تطور البنية التحتية البنكية بالشكل التي يتناسب مع النمو الديمغرافي الذي عرفته الجزائر ، و عدم التحول الى استخدام التكنولوجيا المالية و وسائل الدفع الرقيمة (الصراف الالي ، و تطبيقات الالكترونية ،و كل الحلول الرقمية) ، بالإضافة ضعف جودة الخدمات المالية المقدمة في الاقتصاد ، ضعف التثقيف المالي لدى المواطن الجزائري ، و هذا يؤكد صحة الفرضيات المطروحة في بداية الدراسة .

الخاتمة :

يستوجب المرور من حالة الاستبعاد المالي اين لا يكون في مقدور أغلب افراد المجتمع (سكان الأرياف و مناطق خارج المدن الكبيرة) الحصول الخدمات المالية التي يحتاجانها بسبب العوائق الإدارية والقانونية او التكلفة المرتفعة للخدمات المالية ، او بعدهم عن نقطة تقديم هذه الخدمات ، بالإضافة لمحدودية التثقيف المالي ، و عدم توافق المنتجات المالية المقدمة مع متطلباتهم، الى حالة الشمول المالي اين يصبح في امكان كل افراد المجتمع الحصول على مختلف الخدمات المالية بسهولة و بتكلفة مناسبة و بجودة عالية و تتناسب مع احتاجتهم المالية ، الامر الذي يسهم في تحسين مستوي رفاهيتهم ، و بالتالي التقليل من الفقر في المجتمع ، و كذلك يساعد على تحقيق الاستقرار المالي في النظام المصرفي و المالي ، و يحفز النمو الاقتصادي ، القيام بالإجراءات التالية الذكر :

- ✓ الاستثمار في مجال التثقيف المالي (محو الامية المالية) خاصة في الأرياف و المناطق خارج المدن الكبيرة ، وبين الأوساط التي لا تمتلك مستويات تعليم عالية.
- ✓ تشجيع البنوك و المؤسسات المالية على توسيع شبكة فروعها لتغطية أكبر حيز جغرافي خاصة في الأرياف و المناطق خارج المدن الكبرى ، و هذا من اجل تقريب الخدمة لمواطن .
- ✓ سن القوانين و التشريعات التي من شانها حماية المتعاملين مع البنوك و المؤسسات المالية لتعزيز ثقتهم في هذه المؤسسات .
- ✓ تسهيل الإجراءات و المعاملات الخاصة بالحصول على الحسابات الادخارية او جارية في البنوك، خاصة بالنسبة للأفراد الذين ليس لهم دخل ثابت.
- ✓ تشجيع البنوك على تبني التكنولوجيا المالية و الحلول الرقمية في تقديم خدماتها من اجل شفافية افضل و تحسين جودة الخدمة و تقليص التكاليف على الزبون .
- ✓ استخدام الهندسة المالية في البنوك و المؤسسات المالية من أجل تصميم خدمات مالية تتوافق مع متطلبات الزبون و البيئة المتواجد فيها.
- ✓ تشجيع المصارف و المؤسسات المالية التي تختص في التمويل الإسلامي على تنويع منتجاتها المالية ، و تطوير نشاطها خاصة في مجتمع مثل المجتمع الجزائري يفضل الاستبعاد على التعامل في منتجات مالية لا تتوافق مع الشريعة الاسلامية.

قائمة المراجع :

احمد شفيق الشاذلي .(2014)،" الاطار العام للاستقرار المالي و دور البنوك المركزية في تحقيقه" صندوق النقد العربي ، ص11 ، ص12

اسلي ديمير جوش كونت و اخرون.(2017) ، " قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي " ، تقرير مجموعة البنك الدولي ، ص12

حنين محمد .(2017)، دور الاشتمال المالي لدي المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء : دراسة حالة البنوك الاسلامية الفاعلة في قطاع غزة ، رسالة ماجستير جامعة الازهر غزة ، ص 12،ص13، ص 14، ص17.

حسني جازية (2019)، تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا المجلد 16 ، العدد 23 ، سنة 2020

رشا عودة لفته ، سالم عواد حسين.(2019) ، اليات و سياسات المقترحة لتوسيع قاعدة انتشار الشمول المالي وصولا للخدمة المالية في العراق ، مجلة كلية مدينة العلم الجامعة / مجلد 11 العدد 1 .

دراسة سمير فخري نعمة ، مهند عزيز محمد الشلال .(2019)، " بناء مؤشر لقياس الأداء المنفرد للمصارف في مجال الشمول المالي (مصرف كوردستان للاستثمار و التنمية حالة دراسية) ، مجلة تنمية الرافدين ، العدد 121، المجلد 38.

عبد الحليم عمار غربي.(2018) ،دور الصيرفة الاسلامية في الشمول المالي و المصرفي ، الاقتصادات العربية نموذجا، مجلة المشورة ، العدد8، دولة قطر ،ص79.

زهراء أحمد محمد .(2016)، تحليل مؤشرات الاشتمال المالي للقطاع المصرفي العربي ، مجلة تكريت للعلوم الادارية و الاقتصادية ، المجلد4، العدد40 ، ص 356

سعد محمود الكواز . عمر عبد الله عزيز.(2018) ، ابعاد الابتكار التنظيمي في تعزيز الشمول المالي دراسة تحليلية لعينة من مصارف الاهلية في العراق " ، مجلة الدراسات النقدية و المالية ، العدد الثالث ، ص 262

شاكر محمود عبد العزيز.(2018) ، دور المصارف الإسلامية في تحقيق أبعاد الاشتمال المالي في الأردن ، رسالة ماجستير ، الأردن.

عبد العزيز محمد عبد الرحمان.(2015) ،" استقرار النظام المالي " ، مجلة المصرفي الصادرة عن بنك السودان المركزي الإدارة العامة للسياسات و البحوث و الإحصاء ، المجلد 2015، العدد 77 ، ص36، ص37

غربي عبد الحليم.(2019) ، فجوة الشمول المالي و المصرفي في الاقتصاديات العربية مع الاشارة خاصة للقطاع المصرفي الاسلامي العربي ، مجلة بيت المشورة ، العدد10، قطر ، ص 37

غربي ناصر صلاح الدين .(2007) ، سياسة التحرير المالي في الدول النامية : دراسة قياسية لجزائر و تونس، رسالة ماجستير جامعة تلمسان .

فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربي.(2015) ،" العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي " ، امانة مجلس محافظي المصارف المركزية و مؤسسات النقد العربية ، صندوق النقد العربي ، ص3 ، ص4 ، ص5.

ماجد محمود .(2016)، دور الانتشار المصرفي و الاشتمال المالي في نشاط الاقتصادي الفلسطيني ، ماجستير جامعة الازهر غزة ، ص 33، ص 34.

محمد بن موسى.(2018) ، اثر المعرفة و محو الامية المالية على مستوى الشمول المالي في العالم خلال عام 2017، مجلة الاستراتيجية و التنمية " المجلد 08، العدد 15 مكرر ،ص 43.

نورين مجدي الأمين. (2015)، الخدمات المالية بين الاستبعاد و الشمول المالي ، مجلة المصرفي الصادرة عن بنك السودان المركزي الإدارة العامة للسياسات و البحوث و الإحصاء ، المجلد 2015، العدد 77 ، ص5

نيكولا بلانشية و اخرون .(2019)، " الشمول المالي للمشروعات الصغيرة و المتوسطة في منطقة الشرق الوسطى " ، تقرير صندوق النقد الدولي ، ص 6

يسؤ برئيه (2019)، " الشمول المالي في الدول العربية الجهود و السياسات و التجارب ، تقرير صادر عن امانة مجلس محافظي المصارف المركزية و مؤسسات النقد العربية ،رقم 109، ص5 ، ص6

https://www.amf.org.ae (14/09/2021)

https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview (20/09/2021)

https://data.imf.org (20/09/2021)